

(ب) ان يعين ، بالتشاور مع مدير برنامج الامم المتحدة الانمائي ، منسقا يتولى ، في اطار هذا البرنامج ، تعزيز وتنسيق الاعمال المتصلة باستخدام متطوعي الامم المتحدة و بانتقائهم وتدريبهم وادارة نشاطاتهم في اطار مجموعة مؤسسات الامم المتحدة ، وذلك بالاشتراك مع وكالات الامم المتحدة ذات الشأن ، وبالتعاون مع المنظمات المعنية بالخدمات التوعوية القومية والدرولية ، ومع منظمات الشباب المختصة ، عند الاقتضاء ؛

٤ - وتدعو حكومات الدول الاعضاء في الامم المتحدة او الاعضاء في الوكالات المتخصصة وفي المنظمات الدولية غير الحكومية ، كما تدعو الافراد ، الى التبرع لصندوق تبرعات خاضع لمساندة نشاطات متطوعي الامم المتحدة ؛

٥ - وتطلب الى الامين العام والى مدير برنامج الامم المتحدة الانمائي اعلام الجمعية العامة في دورتها السادسة والعشرين ، عن طريق مجلس ادارة البرنامج والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، عن الخبرة المكتسبة من عمل برنامج متطوعي الامم المتحدة تنفيذاً لهذا القرار ، وتقديم ما يستتبعه من مقترحات لتمكين متطوعي الامم المتحدة من تحقيق الاهداف والغايات المنشودة بطريقة افضل .

الجلسة العامة ١١٨٨

٧ كانون الاول ( ديسمبر ) ١٩٧٠

القرار ٢٦٨١ ( الدورة ٢٥ )

نهج موعده للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي  
في الانماء القومي

ان الجمعية العامة ،

ان تشير الى قرارها ٢٤٣٦ ( الدورة ٢٣ ) المتخذ في ١٩ كانون الاول ( ديسمبر ) ١٩٦٨ ، الذي ايدت فيه المبادئ التوجيهية المتعلقة باتباع نهج متكامل في معالجة اهداف وبرامج عقد الامم المتحدة الانمائي الثاني ، والواردة في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٣٢٠ ( الدورة ٢٤ ) المتخذ في ٣١ ايار ( مايو ) ١٩٦٨ ،

وان تشير ايضا الى قرارها ٢٥٤٢ ( الدورة ٢٤ ) المتخذ في ١١ كانون الاول ( ديسمبر ) ١٩٦٩ ، والمتضمن اعلان التقدم والانماء في الميدان الاجتماعي ، والذي لفتت فيه الانتباه بشكل خاص الى اهمية تخطيط التقدم والانماء في الميدان الاجتماعي بوصفه جزءاً لا يتجزأ من تخطيط الانماء الشامل المتوازن ؛

وان تؤكّد من جديد قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٤٠٦ ( الدورة ٤٦ ) الذي اتخذته في ٥ حزيران ( يونيه ) ١٩٦٦ ، والذي رجّاه فيه الأمين العام ان يستعرض ويقيم جميع الوسائل الموجودة تمت تصرفه لمتابعة الاهداف المتكاملة لعقد الامم المتحدة الانمائي الثاني ؛  
وان تحيط علماً مع التقرير بتقرير اجتماع خبراء السياسة والتخطيط الاجتماعيين في الانماء القومي ( ٢٥ ) ،

١ — تؤنّد القول بضرورة اتباع نهج موعّد في تحليل الانماء وتغطاياه يدمج ثلثها العناصر الاقتصادية والاجتماعية في وضع السياسات والبرامج على الصعيدين القومي والدولي ؛

٢ — وتقرّر قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٤٦٤ ( الدورة ٤٨ ) المتخذ في ٢٦ أيار ( مايو ) ١٩٧٠ ، والذي نوه فيه المجلس بالآراء التي اعرب عنها تقرير اجتماع خبراء السياسة والتخطيط الاجتماعيين في الانماء القومي بشأن اهداف ومضمون مثل هذا النهج ؛

٣ — وتؤيّد ، على الخصوص ، آراء الخبراء المتعلقة بضرورة جعل هذا النهج يتضمن عناصر تستهدف ما يلي :

( أ ) عدم استبعاد اى قطاع من قطاعات السكان من نطاق التغيير والانماء ؛

( ب ) اعدادات تبيير هيكلية من شأنه ان يسهل امر الانماء القومي ، وعمل جميع قطاعات السكان على المشاركة الناشطة في عملية الانماء ؛

( ج ) استهداف العدالة الاجتماعية ، بما في ذلك تحقيق التوزيع العادل للدخل والثروة في الأمة ؛

( د ) ايلاء اولوية عالية لانماء الطاقات البشرية الكامنة ، لاسيما بالتدريب المهني والتقني ، وتوفير فرص العمل ، وتلبية حاجات الاطفال ؛

وتراعى المعايير المبينة اعلاه في عمليتي تحليل الانماء وتغطاياه ، وكذلك في الآثار المترتبة عليهما ، تبعاً للحاجات الانمائية لكل بلد من البلدان ؛

٤ — وترجّو الهيئات المسؤولة عن تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثاني ( ٢٦ ) ، وتلك المسؤولة عن مختلف الخطط والبرامج الاقتصادية والاجتماعية الاولى الأمد التي توضح داخل مجموعة مؤسسات الامم المتحدة في إطار العقد المذكور ، وكذلك المسؤولة

( ٢٥ ) E/CN.5/445 و Corr.1 .

( ٢٦ ) القرار ٢٦٢٦ ( الدورة ٢٥ ) .

عن استمراجه وتقييم الاهداف والسياسات خلاله ، ان تشمل على ادماج تدابير السياسة العامة للقطاعات المختلفة افضل ادماج ممكن ، مستندة بوجه خاص الى المبادئ والتوجيهات المتضمنة في النهج الموحد ؛

٥ - وترجوه كذلك المجلس الاقتصادي والاجتماعي ان يكفل مشاركة لجنة الانماء الاجتماعي فيما يتصل مباشرة بالمواضيع الداخلة في اختصاصها من نواحي الاستراتيجية الانمائية الدولية ؛

٦ - وترجوه الامين العام ان يتوم ، بالتعاون مع منظمات الامم المتحدة الاخرى ومع معهد الامم المتحدة لابعاث الانماء الاجتماعي ، باقتراح تدابير معددة لصقل وتوعيد طارق جمع وتقييم البيانات والمعلومات الاجتماعية على الصعيدين القومي والدولي ، في إطار الدراسة التي طالب اعدادها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ١٤١٤ ( الدورة ٤٨ ) ؛

٧ - وترجوه كذلك الامين العام ان يعمد ، في إطار الدراسة المذكورة اعلاه ، الى استنباط طرق وتقنيات لتدقيق نهج انمائي موحد ، توضع تحت تصرف الحكومات متى طلبتها ؛

٨ - وتشدد على الحاجة ، في إطار اهداف عقد الامم المتحدة الانمائي الثاني ، الى توفير المساعدة المالية والتقنية لدعم المبادرات التي تفنني الى تحقيق نهج انمائي موحد .

الجلسة العامة ١٩٢٥ )

( ١١ كانون الاول ( ديسمبر ) ١٩٧٠ )

القرار ٢٦٨٢ ( الدورة ٢٥ )

المعونة الغذائية المتمممة الاطراف

ان الجمعية العامة ،

اذ تشير الى قراراتها ٢٠١٦ ( الدورة ٢٠ ) المتخذ في ٢٠ كانون الاول ( ديسمبر ) ١٩٦٥ و ٢٣٠٠ ( الدورة ٢٢ ) المتخذ في ١٢ كانون الاول ( ديسمبر ) ١٩٦٧ بشأن برنامج الدراسات المتعلقة بالمعونة الغذائية المتمممة الاطراف ، والى قرارها ٢٤٦٢ ( الدورة ٢٣ ) المتخذ في ٢٠ كانون الاول ( ديسمبر ) ١٩٦٨ ،

وان تدرك ان المشكلة الغذائية العالمية هي جزء لا يتجزأ من مشكلة اوسع منها هي مشكلة الانماء ،

وقد درست التقرير المعنون : " المعونة الغذائية والقضايا المتصلة بها خلال المقدم الانمائي الثاني " والذي اعدته اللجنة الحكومية المشتركة بين الامم المتحدة ومنظمة